دراسة تحليلية للعلاقة بين

البطالة و الجريمة في محافظة اربيل لعام ٢٠١٧

الاستاذ المساعد

دكتورة شلير علي صالح

جامعة صلاح الدين – كلية الإدارة والإقتصاد

Shler.salih@su.edu.krd

الملخص:

سعى البحث إلى تحليل العلاقة بين ظاهرة البطالة وحدوث الجريمة في إقليم كوردستان – محافظة أربيل للعام ٢٠١٧، وذلك عن طريق استخدام أسلوب استمارة الاستبيان عبر توزيعها في عينة من السجناء عينة البحث، فضلاً عن ذلك تم استخدام البيانات الرسمية المتوفرة لدى الجهات الحكومية فيما يتعلق بالجرائم ومعدلات البطالة. وخلص البحث إلى نتائج عدة وخرج بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وكان من ابرزها، ان العوامل الاقتصادية (الحاجة إلى المال وعدم وجود فرصة عمل) من أهم أسباب ارتكاب الجريمة. اما ابرز المقترحات فكانت ضرورة قيام الحكومة بوضع سياسة تشغيل ملائمة لتوفير فرص عمل للقادرين عليها والراغبين فيها.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الجريمة، إقليم كوردستان.

ABSTRACT: The research focused on analyzing the relationship between unemployment and crime in the Kurdistan Region – Erbil governorate for the year ٢٠١٧, Through the use of the questionnaire form method through the distribution of a sample of study, In addition, official data provided by government agencies on crime and unemployment rates have been used. The research concluded with many results and a set of conclusions and recommendations, Most important, the economic factors (the need for money and the lack of a job opportunity) are among the main reasons for committing the crime. The main recommendations were ,The need for the government to develop an appropriate employment policy to provide employment opportunities for those who are able and willing.

Key words: Unemployment, Crime, Kurdistan Region.

- **المقدمة:**

أصبحت البطالة مشكلة إقتصادية وإجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول بغض النظر عن بنيتها الإقتصادية والإجتماعية، وأضحت ضمن المشكلات التي تحاول السياسات الإقتصادية والإجتماعية مواجهتها، ووضع الحلول المناسبة لها، ويمكن تأشير خطورة هذه المشكلة من ضخامة أثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ناهيك عن خطورتها النفسية والأمنية. ولذلك يمكن القول أن الجريمة باتت مشكلةٌ تستمد تبعياتها من مشكلة البطالة، وأن العلاقة بين البطالة والجريمة يمكن قراءتها بشكل مباشر وغير مباشر، ذلك أن البطالة تعني في أحد مفاهيمها حرمان الفرد من مورد رزقه، وهو ما يؤدي إلى عجزه عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرائق المشروعة، الأمر الذي قد يدفعه إلى إرتكاب جريمة. وبالنظر إلى الأزمة الإقتصادية الحالية التي يمر فيها إقليم كوردستان– العراق، والتي أدت إلى إرتفاع معدلات البطالة، لذا جاء الإهتمام للقيام بهذا البحث للكشف عن متغير مهم من متغيرات الجريمة في محافظة أربيل، ألا وهو البطالة، والذي يمكن علاجه عن طريق تحري أسبابه ومحاولة تقديم الحلول للتخفيف من حدته قدر الإمكان في محاوله لتحجيم معدلات الجريمة.

- **مشكلة البحث:** عندما يفقد الباحث عن العمل الأمل في إيجاد فرصة عمل مناسبة يترتب في ذلك بعض الأثار التي قد تدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وعليه تكمن مشكلة البحث في التساؤل الاتي: هل هناك علاقة معنوية وذات دلاله إحصائية بين البطالة والجريمة وما مدى تأثير البطالة في انتشار الجريمة؟
- **أهمية البحث:** يحتل البحث أهمية استثنائية لقلة الدراسات الاقتصادية عن متغير البطالة من منظور امني، فضلاً عن كونه يقدم فائدة لواضعي السياسات الاقتصادية والأمنية في إقليم كوردستان عن طريق تأشير العلاقة بين البطالة والجريمة، ومن ثم تفعيل إمكانية رسم السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة لخفيف معدلات البطالة ومن ثم معدلات الجريمة بشكل تتابعي.
- **أهداف البحث**

١. توضيح مفهوم البطالة بوصفه مفهوماً اجتماعياً اقتصادياً وجد مع وجود الأنسان لاسيما في المجتمعات الحديثة وتقديم دليل تجريبي يؤشر العلاقة بين البطالة والجريمة .
٢. الخروج بمجموعة اقتراحات تطرح حلول مناسبة لحل مشكلة البطالة وتخفيض أثارها السلبية وفي مقدمتها الجريمة.

- **فرضيات البحث:** اعتماداً في الأساس النظري لأهمية البحث ومشكلته وأهدافه، فقد طرح البحث فرضيتين أساسيتين بهدف اختبارهما، ومن ثم تشخيص مشكلة البحث وتحقيق أهدافه وهما كما يأتي:

١. توجد علاقة طردية بين البطالة والجريمة ؟
٢. لا توجد علاقة طردية بين البطالة والجريمة ؟

- **المنهج العلمي المعتمد:** من اجل تحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي في جانبه النظري، واعتمد البحث في جانبه التطبيقي في استمارة الاستبانة عبر توزيعها في عينة من السجناء، فضلاً عن ذلك تم استخدام البيانات الرسمية المتوفرة لدى الجهات الحكومية فيما يتعلق بالجرائم، وكذلك معدلات البطالة، وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات بما يخدم أهداف البحث.
- **الحدود الزمانية والمكانية للبحث:** إن الحدود الزمانية والمكانية للبحث تتلخص في نقطتين:

١. الحدود الزمانية للبحث هي سنة ٢٠١٧ ، إذ غطى البحث البيانات المتوفرة عن معدلات البطالة فضلا عن معدلات الجرائم .
٢. الحدود المكانية للبحث هي محافظة أربيل ، سجن المحطة .

- **هيكلة البحث:** تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث، تناول **المبحث الأول** المفاهيم الأساسية للبطالة، وجاء **المبحث الثاني** ليبحث التعريف بالجريمة وأثارها، فيما عرض **المبحث الثالث** العلاقة بين البطالة والجريمة. فيما جاء **المبحث الرابع** ليعرض الوصف الإحصائي للبيانات عن طريق استعراض واقع البطالة والجريمة في إقليم كوردستان، وعرض **المبحث الخامس** اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، واختتم البحث في نهايته بأهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث ومن ثم المقترحات.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبطالة

أولا: ماهية البطالة: كانت البطالة (Unemployment)، ولا تزال من أبرز المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية، التي تواجه معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها ونظمها الإقتصادية وطبيعة إدارة إقتصادياتها، فلم تعد البطالة مشكلة تخص عالم دون آخر، ولما كان عالمنا المعاصر يعاني من إستفحال هذه الظاهرة وتعثر المعالجات الهادفة لتقليصها، أخذت تمثل جزءاً فكريا من إهتمام علماء الإقتصاد والإجتماع والسياسة، لا بل تباين المهتمون بها في طرح الآراء والأفكار الهادفة إلى الحد من تفاقمها، لما يترتب عليها من آثار سلبية في النمو والتنمية البشرية المستدامة. بالرغم من شيوع هذا المصطلح و تداوله في الأوساط العلمية لدى الباحثين والدارسين، فالبعض يرى أن هذا المصطلح ذا الطابع الإقتصادي الإجتماعي المعقد، لا يزال مثار خلاف بين المختصين عند التعريف به، ويرجع هذا الخلاف إلى توجه المفكرين نحو مفاهيم أخرى لها صلة أو علاقة بمفهوم البطالة، منها العمالة، التشغيل، التشغيل الكامل، التشغيل الناقص، مدى البطالة، أنواع البطالة (حويتى، ٢٠١٧). وتعرف البطالة في أنها: (عدد الأشخاص القادرين في العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي) (احمد، ٢٠٠٤: ٢٠٥)، وكذلك تعرف البطالة بأنها: (الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور) (حلمي، ٢٠٠٨: ٥٣). والتعريف المعتمد لدى منظمة العمل الدولية للبطالة في أنها: (العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر في العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده) (تقرير، منظمة العمل الدولية). وهناك من يعرف البطالة بانها انعدام العمل كلياً خلال مدة البحث عن عمل الناتج عن انخفاض النشاط الاقتصادي، وبذلك يكون تعريف البطالة أكثر دقة عندما يأخذ في نظر الاعتبار مسألة انخفاض الإنتاجية في الحسبان ومن ثم يجب التركيز أيضاً في التفاوت في توزيع الدخول بدلا من البطالة التي تعد امرأ واقعا في حد ذاته، لكنه لايعد بديلاً مناسباً لتحليل درجات وأشكال استخدام العمل بوصفه سبباً لانخفاض الإنتاجية والدخل(David, 1971: 43).

ثانياً: قياس البطالة: عادة ما يقاس معدل البطالة لدى الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة باستخدام الصيغة التالية (الوزني، ٢٠٠٦: ١٦٢):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} * ١٠٠$$

ونعني بأفراد القوة العاملة عدد الفئات من السكان الذين تقع أعمارهم ضمن سن الدخول إلى العمل (قانون العمل)،أي ما بين سن (١٥-٦٣) سنة هو العمر الذي يفصل سن العمل عن سن التقاعد (64 سنة فما فوق) (سلمان، ٢٠٠٠: ٢٣٧).

ثالثا : أنواع البطالة: لم تعد البطالة في مفهومها الاقتصادي يقتصر فقط في تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة التي مستويات أوسع واكثر شمولية باذ تم تصنيف أنواع متعددة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة و كالآتي:

١. **البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):** وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) اوقات من الكساد ما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً (الحيالي، بدون سنة: ١٢-١٣).

٢. **البطالة المستوردة (Imported Unemployment):** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب في سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب في سلعة مستوردة (المصدر نفسه: ١٢-١٣).

٣. **البطالة الإجبارية (Compulsory unemployment):** هي البطالة الناتجة عن فائض قوة العمل والتي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحدث نتيجة بعض الظروف التي يمر بها البلد مثل حالة الحرب أو الكساد الاقتصادي بشكل عام، وقد تحدث البطالة الإجبارية أيضا عندما لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد(Robert, 1978: 354).

٤. **البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):** جاءت هذه التسمية لارتباطها بالدورات الاقتصادية ،التي تحدث بشكل دوري للنشاط الاقتصادي ،نتيجة تعطل أو توقف جزء من الجهاز الإنتاجي عند حالات الكساد، وتنشأ هذه البطالة عندما يكون هناك قصور في مستوى الطلب في الإنتاج (Ansel, 2002: 276).

٥. **البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):** يعد هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الإجتماعي الإقتصادي، وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل باذ يكون هناك أفراد لا يعملون فعلياً بصورة شبه كاملة، مع أنهم عاملون، ويتقاضون أجوراً و رواتب من الناحية الرسمية (فرج، ٢٠٠٨: ٩٧).

٦. **البطالة الهيكلية (structural unemployment):** وتعرف بأنها ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب في المنتجات كنتيجة للتغير الدائم في العادات الاستهلاكية (قادر، ٢٠٠٣: ٢٧).

٧. **البطالة الاختيارية (Elective unemployment)** وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة في العمل، ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد في السوق، وقد يرجع السبب لوجود هذا النوع من البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل في تحديد أجر العامل الحقيقي عند مستوى أفي من الأجر التوازني (القريشى، ٢٠٠٧: ١٨٤).

رابعا: أثار البطالة :

أ. **الآثار الاقتصادية للبطالة:** تتجلى الآثار الاقتصادية للبطالة بالآتي:

١. ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين، وارتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، ومن ثم انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج، والدخل القومي.

٢. تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها، وتنجم عنها، ومنها التأثير في الأجور بالانخفاض، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، ومن ثم تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور(خلف، ٢٠٠٧: ٣٣٥).

٣. فقدان العمال المهرة لمهاراتهم، وخبراتهم تدريجا بسبب طول مدة بطالتهم (احمد،٢٠٠٤: ٢٢١).

٤. تؤدي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعد في حد ذاتها أصلاً قيماً، وذات قيمة إنتاجية عالية (عقون، ٢٠١٤: ١٤).

٥. تمثل البطالة موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملا ، الأمر الذي يعني هدر للموارد الإنتاجية في المجتمع.

٦. انخفاض حجم الإنفاق الوطني، ومن ثم انخفاض مستوى الطلب الكلي، ما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج.

انخفاض حجم إيرادات الدولة، من جراء انخفاض حجم الضرائب في الدخول الناجم عن البطالة، وضعف القوة الشرائية تدريجاً في السوق الداخلي، وزيادة حجم الفقر (الأسطل، ٢٠١٢: ٤٢-٤٣).

ب. الآثار الاجتماعية للبطالة: تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية، نطراً لما يترتب عليها من آثار سلبية متعددة، ولا تكمن خطورتها فقط في عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، وإنما لكونها أيضاً عاملاً رئيسياً وجوهرياً في ظهور وانتشار مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع.

وهناك فرق بين العبء الاجتماعي للبطالة في البلدان الرأسمالية، وعبء البطالة في دول العالم الثالث، ففي الأولى قد يكون الفرد في حالة بطالة، ولكن هناك نقابات عمالية تسانده فضلا عن إعانات البطالة، والإعانات الاجتماعية، أما في دول العالم الثالث، فالبطالة يمكن أن تكون تعبيراً عن عدم القدرة في الحياة، اذ لا توجد إعانات أو أي رعاية اجتماعية، فالمتعطلين عن العمل في مجتمعات العالم الثالث، هم في الواقع ضحايا مرغمون لتغيرات اقتصادية هيكلية ومن ثم يترتب في ظاهرة البطالة، وتفاقم معدلاتها في دول العالم الثالث تزايد الفاقة، والفوارق الاجتماعية بين السكان.

إن من أخطر الآثار المترتبة في البطالة، هو عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور الشباب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللاً في البناء المجتمعي، وتدهور واهتزاز القيم في المجتمع، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر، والشعور بعدم الانتماء، والتفكك الأسري، والهجرة، ولذا تعد مشكلة البطالة في المجتمع مشكلة قومية بالدرجة الأولى(فرج، ٢٠٠٨: ١٣٣-١٣٤).

جـ. الآثار الأمنية للبطالة: تهدد البطالة الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع نظراً لمعاناة العاطل عن العمل من ضعف مشاعر الانتماء للوطن مع ميله إلى السلبية أو العنف، ويمكن أن تكون كذلك سبباً في تفشي الانحرافات بشتى صورها، فالبطالة تسهم بشكل رئيسي في زيادة معدلات الجريمة والعنف، نتيجة لجوء بعض الشباب تحت وطأة الشعور بالحرمان الاقتصادي، والتفاوت الاجتماعي إلى الطرائق غير المشروعة لتحقيق أهدافهم، والتي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول في مقابل مادي، أو كتنفيس لشحنة الغضب والحقد في المجتمع (فرج، ٢٠٠٨، ص ص١٣٣-١٣٤).

د. الآثار السياسية للبطالة: يتناسب العجز السياسي تناسباً طردياً مع العجز الاقتصادي، باذ لا تتمكن الدول التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي علي النحو الأمثل، أو إدارة شئونها بشكل سليم أو استغلال مواردها الوطنية استغلالاً كاملاً، وعدم استقرار نظامها السياسي، وعدم الحفاظ علي هيكلية قوية، ومن جانب آخر تعمل البطالة علي إضعاف الولاء والانتماء للوطن، ما يوفر المناخ الموأتي لانتشار التطرف والانحراف، وحالة من الإرباك السياسي في المجتمع، وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد، فتزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية، ومن ثم فقدانها استقلالها السياسي، لأن العديد من الدول التي تلجأ إلي معالجة مشاكلها الداخلية، ومنها البطالة عن طريق معاهدات واتفاقيات خارجية، بهدف الحصول علي الدعم والمساعدات المالية ووجود شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية مطلقة للدول المانحة.....(عبدالحق، ٢٠٠٥: ٣٣-٣٤).

هـ. الآثار النفسية: تؤدى حالة البطالة عند الفرد في التعريض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، فضلا عن أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية وحالة من الإحباط الشديد وعدم الثقة بالنفس، فضلاً عن ان العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط اكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية جراء البطالة (زكي، ٢٠٠٣: ٢١).

المبحث الثاني: التعريف بالجريمة وأثارها

أولاً: مفهوم الجريمة: في الرغم من أن كلمة الجريمة متداولة وشائعة الاستعمال، ألا أن إيجاد تعريف محدد لها يبدو من الأمور الشائكة وذلك للخلافات المتعددة بين علماء الاجتماع وعلم النفس وعلم القانون في تحديد الاطار الشامل لها . فينظر إليها البعض منهم وفق منظور قانون العقوبات والبعض الأخر وفق منظور علم الأجرام في حين ينظر إليها الأخرون من المنظور الديني.

والجريمة بمعناها العام كل مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الأنسان في المجتمع، فهي سلوك فردى يتمثل بفعل مخالف لما فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي، تتحدد صورها بحسب مصدر القاعدة التي يخالفها هذا الفعل أو الامتناع عنه(إبراهيم،٢٠٠٣: ٨٧). فاذا كان المصدر دينيا كانت الجريمة دينية واذا كان المصدر أخلاقياً كانت الجريمة أخلاقية، واذا كان المصدر قيماً اجتماعية كانت الجريمة اجتماعية واذا وقع الفعل أو الامتناع خلافا لقواعد القانون تعد الجريمة قانونية.

أو تعرف الجريمة بانها كل عمل أو سلوك أو امتناع غير مشروع يقرر له القانون جزءاً قد يكون في صورة عقوبة وقد يكون في صورة تدبير احترازي، فالجزاءات الجنائية أما عقوبات أو تدابير احترازية، والعقوبات كالإعدام والأشغال الشاقة والحبس والغرامة والتدابير الاحترازية كالكفالة الاحتياطية .والذى ينبغي فهمه منذ البداية هو أنه مهما بلغت القسوة في فرض العقوبات حتى ولو وصلت حد الإعدام، فأنه من غير الممكن القضاء في الجريمة نهائياً ولكن الشدة في العقوبة قد تكون سبباً في الحد منها. ولذلك تعرف الجريمة بانها فرع من العلوم الجنائية التي تدرس الظاهرة الإجرامية في حياة كل الفرد والمجتمع لمعرفة العوامل المؤدية إليها. أو أنها تدرس الظاهرة الإجرامية للوقوف في أسبابها تمهيداً للوصول إلى أنسب الطرائق للقضاء في هذه الأسباب أو التقليل من أثرها قدر المستطاع (جاد، بدون سنة: ٨-٩).

ثانياً: تصنيف الجريمة: أهتم مشرعو القانون الجنائي بتصنيف الجرائم وبيان أنواعها إلا انهم لم يتفقوا فيما بينهم في طريقة عرضهم لها، وما يأتي أهم هذه التصنيفات (ابراهيم، ٢٠٠٣: ١٠-١٣):

١. **تصنيف الجرائم من اذ درجة عقوبتها:** تقسم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات تبعاً لجسامة انحرافها وشدة العقوبة أو خفتها فالجنايات هي اشد من الجنح وهذه بدورها اشد من المخالفات ، أي أن نوع الجريمة يقاس بمقدار جسامة العقوبة المقرر لها .
٢. **تصنيف الجرائم من اذ طبيعتها:** تقسم الجرائم من اذ طبيعتها إلى جرائم سياسية وأخرى عادية فالجرائم السياسية هي تللك الجرائم التي تنطوي في الاعتداء في النظام السياسي للدولة سواء من مصادر خارجية، أي المساس باستقلال الدولة وسيادتها، أو من الداخل، أي المساس بشكل الحكومة أو بالنظام الاجتماعي – الاقتصادي، أو الاعتداء في الحقوق السياسية للأفراد. في حين أن الجرائم العادية هي تللك الجرائم التي لا تقع ضمن باب الجرائم السياسية ،ويمكن التميز بين الجرائم السياسية والعادية عن طريق معرفة الباعث (الغاية و الدافع) من الجريمة فاذا كان الدافع إليها سياسياً فتعد عندئذ جريمة سياسية والا فهي اعتيادية.
٣. **تصنيف الجريمة من اذ ركنها المادي:** قسمت الجرائم من اذ ركنها المادي أي من اذ السلوك الذي يعاقب عليه القانون إلى الأنواع الاتية:

أ- من اذ السلوك الظاهر يتفرع إلى الجرائم إيجابية وجرائم سلبية، فالجرائم الإيجابية تعد جرائم يكون السلوك المكون لركنها المادي إيجابيا أي ارتكابي وتتكون عن طريق فعل مادي إيجابي يحرمه القانون وتشكل غالبية الجرائم . مثل القتل و الرشوة وغيرها . في حين ان الجرائم السلبية وهى تلك الجرائم التي يكون السلوك المكون للركن المادي فيها سلبياً أي امتناعاً عن كل ما يأمره القانون القيام به و يعاقب من يمتنع عن ذلك . مثل أداء الشهادة .

ب- من اذ توقيت السلوك أو استمراره يتفرع إلى جرائم أنية و جرائم مستمرة، فالجرائم الآنية تعرف بانها تللك الجرائم التي يكون السلوك الإجرامي المكون للركن وقتياً وتنتهي بوقوع الجريمة . مثل القتل والسرقة . في حين أن الجرائم المستمرة وهى تلك الجرائم التي يتكون السلوك الإجرامي المكون للركن المادي لها في حالة من الاستمرار سواء أكانت إيجابية أم سلبية كجريمة حمل السلاح بدون ترخيص أو سياقة السيارة بدون إجازة السوق(حسين، ص٣٠٧).

ثالثاً: أسباب الجرائم: صنف العلماء العوامل التي تؤدي في تكوين السلوك الإجرامي إلى (المحامي، ١٩٦٢: ٥٩-٩٩):

١. **العوامل الداخلية:** حصر علماء المدرسة الإيطالية القديمة والحديثة والمدرسة الوضعية لعلم الإجرام وعلماء الأجناس البشرية ودراسة الدماغ(Phrenology) العوامل الداخلية بالوراثة و السلالة والجنس و السن..
٢. **العوامل الخارجية (العوامل الاجتماعية):** استقر البحث الحديث في ان العوامل الذاتية (الداخلية) للسلوك الإجرامي لا تكفي وحدها في تكوين الجريمة ما لم تتوفر لها التربة الصالحة أو ما لم تصاحبها عوامل خارجية أخرى اعتبرها البعض السبب المباشر للجريمة .

رابعاً:- أثار الجريمة

١. **الأثار الاقتصادية:** تتمثل الأثار الاقتصادية للجريمة بتكلفة الجريمة، اذ أن تكلفة الجريمة هي تلك الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها الجريمة بصفة عامة، مضافاً إليها جميع النفقات والأعباء التي تتحملها الدولة لغرض مكافحتها والحد من أثارها. ويشمل ذلك جميع نفقات القضاء والشرطة والسجون والإصلاحيات وما إلى ذلك ما يشكل عبئاً كبيراً في الدخل القومي للدولة وميسرة التنمية فيها(عبدالحميد، ١٩٩٨، ص ص٣٢-٤٠).

٢. **الآثار الاجتماعية:** هي تلك الأعباء والتضحيات التي يتحملها الاقتصاد القومي في مجموعة لتحقيق غرض معين، ومن ثم فإن النفقات التي تنفقها الدولة بهدف القضاء أو الحد من أثار الجريمة في المجتمع هي تكلفة اجتماعية أو قومية. ويمكن تبرير هذه التكلفة اقتصادياً لان المفهوم الفني لمكافحة الجريمة لا يمكن تجريده من الاعتبارات الاجتماعية اذ لا يمكن أن نتصور ان الدولة وأجهزتها المختلفة تعمل في الفراغ بل تعمل في اطار بيئة اجتماعية متماسكة هدفها الأول هو تحقيق الرخاء والأمن للمواطنين عن طريق التقدم والنمو الاقتصادي (عبدالحميد، ١٩٨٦، ص٤٥).

٣. **الآثار النفسية:** إن الجاني و المجني عليه يتأثران بالجريمة فالمجني عليه يتضرر نفسياً ومادياً وهذا يعني إصابته بإعاقة ما تعن دون كونه شريكاً فعالاً في المجتمع الذي ينتمي إليه .كما أن الجاني يصبح منبوذاً في المجتمع كما يعاني أفراد أسرته من هذا النبذ لاسيما الأطفال، أما المعاناة المادية فتتمثل في غياب الدخل، كما يسقط من حساب القوى المنتجة أثناء قضائه مدة العقوبة وحتى بعد انقضاء مدة عقوبته يفقد تواصله(عبدالحميد، ١٩٨٦، ص٤٥).

,

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة والجريمة

أولا: الجريمة من منظور البطالة: من اجل دراسة وتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة يجب استعراض بعض المدارس والنظريات المهمة في علم الإجرام،لان مثل هذه المعالجة لابد أن تمر عبر هذه النظريات أو المدارس التي تساعدنا في فهم هذه العلاقة المعقدة فهما صحيحاً، وقد حاول عدد كبير من هؤلاء المفكرين والعلماء تفسير الجريمة، وذلك بالكشف عن أسبابها أو دوافعها ولكنهم اختلفوا كثيرا في أهمية الأسباب، فمثلا بينما نجد أن هناك من أعطى الفقر أهمية (مثل نيسفورو Niceforo وبوسكو Bosco)،في حين ان الايطالي ب. ديتوليو B.Ditullio يرى بان الفقر لا يصلح دافعا للجريمة إلا بصورة عرضية(عجوة،٣٥:١٩٨٥-٣٧).

ويقول (ساذرلاندSutherland) أن اقل من ٢%من المسجونين هم من الطبقات الفقيرة . ومن جانب أخر نجد أن (بوجنر Bogner) قد وجد رابطة قوية بين النظام الرأسمالي وبين انتشار الجريمة ،لاعتقاده بان المنافسة في الإنتاج والتجارة التي تسود النظام الرأسمالي تؤدي إلى انتشار الجرائم مثل الاحتيال والغش وترويج البضائع الفاسدة والاعتداء والمشاجرة .ومن الواضح أن مثل هذا الرأي يثير عدة تساؤلات كما يثير اختلافات حادة في الرأي عن أفضلية النظم الاقتصادية وأثارها المختلفة . أما المدرسة الاجتماعية ، التي من ابرز علمائها(فرانزليست Liszt Frantz ودولف برينز Prins Adoiphe) فترى أن السلوك الإجرامي يختلف من بيئة اجتماعية إلى بيئة أخرى ، وان آراء هذه المدرسة في عكس اراء (لومبروزو) الذي كان يري أن أسباب الجريمة تعود إلى عوامل فردية بحته . وقد تشعبت المدرسة الاجتماعية ذاتها مع مرور الزمن. فقد ظهرت نظريات أخرى محاولة أن تفسر الجريمة عن طريق الصراع بين الثقافات المختلفة، وترى تلك النظريات بان السلوك الإجرامي ليس موروثا، ولكن يأتي عن طريق المخالطة لأفراد يختلفون عن المجرم ، وينتج عن هذه المخالطة أن يصبح الفرد مجرما.

في حين أن المدرسة الفردية ترى أن الجريمة تتم لأسباب فردية مثل العوامل النفسية أو الخلقية لدى الأفراد، بل أن بعض العلماء يرى أن للعوامل الطبيعة دوراً في الجريمة ، فمثلا الفصول، الموقع الجغرافي أو غير ذلك يؤثر في ارتكاب الجريمة، فيرى البعض ان تلك العوامل تؤثر في ميل الفرد إلى ارتكاب الجريمة. وقد وجه النقد إلى كل هذه الآراء أو النظريات، لأنها جميعا لا تستطيع أن تضع التفسيرات الدقيقة، لأنها تركز في

جانب واحد وتهمل العوامل الأخرى . ويمكن القول أن ظاهرة البطالة مشكلة فردية يعاني منها الشخص العاطل وقد تنتج عن أسباب فردية مثل نقص التدريب أو غير ذلك كما أنها مشكلة اجتماعية في الوقت نفسه سواء من ناحية أسبابها ام نتائجها.

ثانياً: العوامل الاقتصادية مدخلاً لفهم دوافع الجريمة: تعددت الآراء والمذاهب في تحديد دور العوامل الاقتصادية في وقوع الجريمة، إلا أن المدرسة الاشتراكية ركزت كثيرا في العلاقة بين البطالة والجريمة من منظور العوامل الاقتصادية، وترى أن العوامل الاقتصادية هي الوحيدة الكفيلة بتفسير ظاهرة الجريمة. فترى تلك المدرسة الاقتصادية ان كل جريمة يمكن ارجاعها إلى أحد العوامل الاقتصادية، باستثناء الجرائم الجنسية. ومن ناحية أخرى فان من الخطأ أيضا إهدار كل قيمة للعامل الاقتصادي، فهناك العديد من الظواهر والظروف الاقتصادية كالتفاوت الكبير في توزيع الثروة، والضغط الاقتصادي الذي يرجع إلى الفقر والبطالة يؤدى إلى الجريمة في سبيل المحافظة في البقاء أو تحقيق مستوى أفي للمعيشة، فضلا عن تقلبات الأسعار والدخول، إلى غير ذلك من الظواهر التي تبدو لها صلة بارتكاب الجريمة. وبذلك يمكن استعراض اهم العوامل الاقتصادية التي لها علاقة بظاهرة الإجرام هي:

١. التعن الاقتصادي: أن النظام الاقتصادي الذي يقوم في النظام الزراعي يختلف في تأثيره في ظاهرة الإجرام عن النظام الذي يستند في النظام الصناعي. والواقع أن التأثير في ظاهرة الإجرام ينحصر في الأنواع التي تظهر في كلا المجتمعين. فالجرائم التي تظهر في محيط الاقتصاد الزراعي تتسم إلى حد ما بالعنف ولذلك ترجح بها كفة جرائم الاعتداء في الأشخاص، وجرائم الحريق وجرائم السرقة. وهذا يرجع أساساً إلى البيئة الزراعية التي لا تكون مرتعاً خصباً لجرائم أخرى كالتي تظهر في المجتمعات الصناعية.

وفي العكس من ذلك نجد المجتمعات الصناعية تتركز أساساً في المدينة، لذلك تتأثر بالبيئة الحضرية في تصرفاتها وسلوكها. كما أدى اتساع نطاق التداول الاقتصادي وما يستتبعه من تقدم في التجارة الداخلية والخارجية إلى إيجاد صلات وروابط بين أفراد من طبقات اجتماعية، أو بين أفراد ينتمون إلى مجتمعات مختلفة. فقد كثرت جرائم الأموال المرتبطة بهذه الظروف الجديدة بالغش في المعاملات والنصب، والاختلاس، والتزوير في المحررات وتزييف العملة التي أصبحت المحور الأساسي في المعاملات، وجريمة إصدار شيك بدون رصيد. ويلاحظ بأن الجرائم التي تظهر بكثرة في المجتمعات الصناعية هي جرائم لا تتسم بالعنف بقدر ما تتسم بالدهاء والحيلة التي يساعد عليها توافر قدر من التعليم والثقافة في البيئة الحضرية عنه في البيئة الريفية. كما نلاحظ بأن جرائم الاعتداء البسيط في الأشخاص تكثر في المجتمعات الصناعية، كما تكثر أيضاً جرائم السرقات البسيطة وجرائم النشل، وتقل من ناحية أخرى جرائم القتل والشروع فيه وجرائم الحريق.كما تكثر الجرائم الجنسية وجرائم هتك العرض ومواقعة المحرمات وجرائم الزنا نتيجة لأزمة السكن والاضطرار إلى السكن في شكل جماعات، كما تزداد ظاهرة الدعارة والتحريض علي الفسق والفجور(خلف، ١٩٧٨: ٣٣٩-٣٤٢).

٢. تقلبات الأسعار والدخول : خلال الكساد الاقتصادي يرتفع معدل البطالة وينخفض حجم الإنتاج، فتضعف القوى الشرائية وتختفي الحوافز لزيادة الإنتاج، وتتميز آماد الرواج بزيادة مستوى التشغيل وارتفاع الدخول وزيادة الإنتاج
٣. ربما يعقبها ارتفاعات تضخمية في الأسعار، لاسيما إذا كانت المعدلات التي ترتفع بها الدخول تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج (الخفاجي، ٢٠٠٩: ١٣).

لقد أثبت الاحصاءات المختلفة في دول كثيرة أن ارتفاع الأسعار في بعض السلع يؤثر بدورة في ظاهرة الإجرام. وتبدو تلك السلعة أكثر وضوحاً بالنسبة للسلع الضرورية. فارتفاع أسعار بعض السلع الضرورية كالقمح والذرة والشعير مثلاً يؤثر وبشكل مباشر في ارتفاع نسبة جرائم السرقة. وقد أثبتت الاحصاءات المختلفة في المانيا وروسيا قيام تلك الصلة ما أدى إلى القول بوجود تناسب طردي بين ارتفاع الأسعار وبين ازدياد جرائم السرقة، كما لوحظ أن انخفاض الأسعار يؤدي بدورة

إلى انخفاض نسبة السرقات. أما بالنسبة للدخل الحقيقي للفرد فهو الأجر الشهري الذي يحدد القوة الشرائية للسلع الضرورية التي يحتاج إليها الفرد في حياته اليومية. وقد أثبت الاحصاءات بأن ارتفاع مستوى الدخل سيتبعه تحسن في الأحوال المالية والأدبية للأفراد، باذ يشبعون حاجاتهم الأساسية بالطرائق المشروعة دون التفكير في مخالفة القوانين، وفي العكس اذا أنخفض مستوى الدخل دون أن يصحبه انخفاض في مستوى الأسعار يقابله ارتفاع في جرائم السرقات. فانخفاض دخل الفرد يدفع الأفراد الذين تتوافر لديهم ميول إجرامية واستعداد إجرامي إلى الإقدام في الطرائق غير المشروعة كالسرقة لتعويض العجز في دخله كي يستطيع مجابهة ضروريات الحياة، وهذا هو الذي يفسر لنا انخفاض جرائم السرقة عند ارتفاع الدخول اذ يتمكن الفرد من سد حاجاته من المأكل والملبس دون لجوئه إلى الطرائق غير المشروعة.

وما يجدر ملاحظته بأن ارتفاع الأسعار الذي يقابله ارتفاع في الدخول يغطى ارتفاع الأسعار. فلا نجد له تأثيرا مباشرا في ظاهرة الإجرام لاسيما في السرقات. كما أن ارتفاع الأسعار دون ارتفاع الدخول لا يكون له أثر في زيادة نسبة جرائم السرقات اذا كانت الدخول مرتفعة أساسا. ونخلص من كل ما سبق إلى أن ارتفاع الأسعار بالنسبة للسلع الضرورية يؤدي إلى زيادة جرائم السرقات ما لم يقابله ارتفاع في الدخول. كما أن انخفاض الدخول دون انخفاض أسعار السلع الضرورية يؤدي أيضاً إلى زيادة نسبة السرقات والعكس صحيح (خلف، ١٩٧٨: ٣٤٣).

٤. الكساد الاقتصادي :تعد المدرسة الكينزية من أكثر مدارس الفكر الاقتصادي اهتماما بقضية البطالة، اذ ظهرت الأفكار العامة للنظرية الكينزية في اثر أزمة الكساد الاقتصادي الكبير (Great Depression) ، مع بداية الثلاثينات –1933) (1929 من القرن العشرين، وقد اكد (جون مينارد كينز) حسب تصوره أن مشكلة البطالة ناتجة عن نقص الطلب الكلي الفعال ، وهو الذي يحدد حجم العرض الكلي وحجم الناتج والدخل والتشغيل ، وبناءً في ذلك تكون قوة العمل غير مستخدمة استخداما كاملا، وعليه فان زيادة تشغيل العمال يتطلب العمل في زيادة حجم الطلب الكلي الفعال (الاستهلاكي، والاستثماري)(Roberrt, 1983: 433). وتتميز مدة الكساد أو الأزمة الاقتصادية بانخفاض أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة العرض في الطلب، وهو ما يتبعه انخفاضاً في أرباح المنتجين وانخفاضا في الأجور أيضاً. كما تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى انتشار ظاهرة البطالة نتيجة لاستغناء أصحاب الأعمال عن خدمات عدد من العمال في هذه الظروف.

من هذا المنطلق قام الباحثون بإجراء دراسات لتأكيد العلاقة بين الكساد الاقتصادي وظاهرة الإجرام وقد جرت دراسات عن هذا الموضوع استمرت قرنا كاملا لخصها الباحث (سلين) بما يلي(خلف، ١٩٧٨: ٣٤٥):

أ. تزداد غالبية الجرائم في اوقات الكساد الاقتصادي وتقل في مدة الرخاء الاقتصادي، ومن هذا القبيل جرائم القتل والإجهاض والسرقة والحريق وجرائم المساس بالشرف والسطو وجرائم العنف بوجه عام.

ب. تزداد الجرائم الواقعة في الأموال مع استخدام العنف في مدة الكساد الاقتصادي.

ت. تؤكد بعض الدراسات بأن هناك زيادة في الجرائم الواقعة في الأشخاص في مدة الرخاء، كما اكدت بأن هناك تناسبا طرديا بين زيادة استهلاك الكعن والجرائم الواقعة ضد الأشخاص.

ث. تزداد نسبة الأحداث الجانحين في مدة الرخاء وتقل في مدة الكساد.

٥. الفقر: إن الفقر بطبيعته المعقدة وبأوجهه المتعددة يولد آثار سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة في المجتمع منها ما يظهر بشكل واضح ومباشر ومنها ما يسبب آثاراً جانبية تظهر مضاعفاتها فيما بعد وتصيب البنى الأساسية للاقتصاد الوطني والتي تأخذ بدورها صيغ التغذية العكسية فتكون نتيجةً وسبباً في نفس الوقت ، أي أنها تكون من مخلفات هذه الظاهرة من ناحية، وأنها تساعد في تفاقمها من الناحية الأخرى ،ويشير تقرير البنك الدولي سنة ١٩٨٣ الى ان تفشي البطالة وازدياد نسبة المتعطلين عن العمل بسبب معاناة الفقراء يزيد من معدلات الجريمة كنتيجة لانخفاض مستوى

الخدمات الصحية والتعليمية وتزايد حالات الاستبعاد الاجتماعي، وما تمليه عليهم الظروف القاسية من ضياع للفرص وإهدار للحقوق(Lipton, 1983:101-105).

ولا يزال هناك جدل عن وجود علاقة بين الفقر وظاهرة الإجرام، ولا تزال الآراء عن هذه العلاقة مختلفة ومتضاربة لا سيما وأن هناك اختلافاً عن أهمية الفقر. والواقع أن الفقر يجب أن يحدد بناء في أسس موضوعية. ويقضى ذلك ابتداءً تعيين حد أدنى من الحاجات يتفق في أنها ضرورية في زمان ومكان محددين. فان عجزت موارد فرد عن الوفاء بها عد فقيراً، وان وسعه ذلك فليس بفقير. وبناء في هذا يختلف مفهوم الفقير تبعا لاختلاف الزمان والمكان. فمن الحاجات ما يعد ضرورياً في عصر وكماليا في غيره. فيعد العاجز عن إشباعها فقيرا في الأول ولا يكون فقيرا في الثاني، وكذلك الحال بالنسبة إلى اختلاف المكان، فمن يعد فقيرا في أمريكا أو أوروبا قد لا يعد كذلك في أفريقيا وأسيا. وقد دلت الأبحاث المنصبة في الوضع الاقتصادي للمجرمين بأن الاحصاءات الرسمية تفيد بأن الطبقة المعدمة اقتصادياً نسبة جرائمها أكثر من جرائم الطبقة الميسورة اقتصادياً(خلف، ١٩٧٨ :٣٤٧).

المبحث الرابع : واقع البطالة والجريمة في إقليم كوردستان

أولاً: التوصيف الإحصائي لمعدلات البطالة :مرت البطالة في إقليم كوردستان العراق بعدة مراحل وكل مرحله ارتبطت بظروف سياسية واقتصادية وأمنية مختلفة عن الأخرى، ففي مرحلة ما بعد تحرير الإقليم من سلطة المركز، ملئت القيادة الكوردستانية الفراغ الذي تركته السلطة المركزية وقيامها بإعادة بناء المؤسسات والإدارات الحكومية، بالرغم من كل الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي كان يعاني منها الإقليم، بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الحكومة العراقية آنذاك، بالفضلا عن الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً في الدولة العراقية ككل. وخلال تلك المرحلة لم يتحسن الوضع الاقتصادي للإقليم في الرغم من تخصيص الأمم المتحدة ١٣% من عائدات النفط العراقي المباع لإقليم كوردستان، وهذا كان بسبب الاقتتال الداخلي وتقسيم الإقليم إلى إدارتين، هذا بالفضلا عن ضعف نشاط السوق وتخلف البنى التحتية والتي رافقتها ارتفاع مشكلة البطالة.

أما في مرحلة ما بعد التغيير السياسي في العراق في ٢٠٠٣ وتوحيد الإدارتين، فقد شهد الإقليم في البداية نهضة عمرانية وبخاصة في قطاع السكن والفنادق والمدارس وفتح المراكز التجارية، وأعتمد الإقليم في ذلك في حصته في الميزانية العراقية الضخمة بسبب ارتفاع أسعار النفط حينذاك والاستفادة من أموال النفط والغاز التي كانت تبيعها حكومة الإقليم بشكل مباشر، فضلاً عن الاستثمارات الخارجية التي قدمت للإقليم بعد تحرير العراق واستقرار الوضع الأمني في الإقليم. رافق ذلك التطور العمراني وتراجع القطاع الصناعي وتدهور مساهمة القطاع الزراعي ما دفع العاملين إلى الدخول إلى سوق العمل والبحث عن فرصة عمل مناسبة. أما في الوقت الحالي فيمكن تفسير معدلات البطالة المرتفعة بسبب عدة عوامل منها عدم وجود رؤى اقتصادية واضحة المعالم، ناهيك عن التوترات المستمرة بين الإقليم والمركز ما أدى إلى عدم تسليم الإقليم حصته من الموازنة العامة، وتفشي الفساد، والأهم من ذلك تدفق اللاجئين إلى الإقليم الذي أثر بشكل سلبي في سوق العمل ونتج عنها مشكله البطالة.

ويعرض الجدول (١) تطور معدلات البطالة في إقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠١٦_٢٠١٠). ويلاحظ من الجدول (١) أن معدل البطالة قد تصاعد لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ اذ بلغ (١٣.٣%) في عام ٢٠١٥ ثم ارتفع ليصل إلى (١٤%) لعام ٢٠١٦، أما ادنى معدل فكان في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية المستقرة . ويؤشر الجدول (١) أن مشكلة البطالة لاتزال من المشاكل الحيوية التي يجب معالجتها.

الجدول (١): تطور معدلات البطالة في إقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)

السنوات	معدلات البطالة
٢٠١٠	%9.5
٢٠١١	%8.5
٢٠١٢	%7.9
٢٠١٣	%6.5
٢٠١٤	%6.5
٢٠١٥	%13.3
٢٠١٦	%14

المصدر: حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارت التخطيط، مديرية الإحصاء

معدل النمو السنوي=٥.٥% عن طريق المعادلة :[معدل النمو=(الحاضر/الماضي)$^{١/\text{المدة الزمنية}}$ -١]

ومهما كانت المعدلات فأن البطالة ما هي إلا مظهراً في مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي للمجتمع وتعود إلى عدة أسباب منها:

١. أساليب التوظيف لا تقوم في أسس سليمة وصحيحة.
٢. عدم التناسب بين مخرجات التعليم وسوق العمل.
٣. غياب التوجه الاقتصادي الواضح المستقر اذ أدى تغير التوجهات الاقتصادية باستمرار إلى عدم وجود رؤية واضحة في الإقليم.
٤. ارتفاع معدل النمو السكاني.
٥. تخلف البنيه الاقتصادية.
٦. وجود عقبات أمام القطاع الخاص للاستثمار في البني التحتية.

ثانيا: التوصيف الإحصائي لمعدلات الجريمة:

المجتمع الكوردستاني كغيره من المجتمعات الأخرى يعانى من مشكلات متعددة، فهناك الفقر، البطالة، التضخم، وتعد الجريمة باختلاف أنواعها من الظواهر السلبية التي أخذت تنتشر بشكل ملحوظ في إقليم كوردستان، ويمكن التعرف في واقع الجريمة في خلال الجدول(٢) وكالاتي:

توضح البيانات في الجدول (٢) أن الجريمة في إقليم كوردستان شهدت تزايداً خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٦)،اذ سجلت(٢٥٢٣٨) جريمة في عام ٢٠١٠، في حين ارتفعت إلى (٢٦٥٦٢) جريمة في عام ٢٠١١، لتشهد انخفاضاً ملحوظاً للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في الترتيب ، أما في عام ٢٠١٥ فقد شهدت ارتفاعاً لتصل إلى (١٧٢٦٤) جريمة، ثم انخفضت في نهاية مدة الدراسة إلى (١٣٧٣١) الجريمة. ويكن إيعاز هذا التذبذب إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها إقليم كوردستان.

الجدول (٢): تطور معدلات الجريمة في إقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)

السنوات	إجمالي الجرائم	عدد السكان	معدل الجريمة *
٢٠١٠	٢٥٢٣٨	٤٧٩٣٢٩٢	%٥.٢
٢٠١١	٢٦٥٦٢	٤٩٢٥٦٢٩	%٥.٣
٢٠١٢	١٨٦٩٣	٥٠٥٩٠١٠	%٣.٦
٢٠١٣	١٧٨٢٣	٥١٩٤٧٣٢	%٣.٥
٢٠١٤	١٦٧٠٥	٥٣٣٢٦٠٠	%٣.١
٢٠١٥	١٧٢٦٤	٥٤٧٢٤٣٦	%٣.٢
٢٠١٦	١٣٧٣١	٥٦١٤٠٧٠	%٢.٥

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد إلى :

- حكومة إقليم كوردستان، وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء.
- حكومة إقليم كوردستان، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة.
- *معدل الجريمة = (إجمالي الجرائم/عدد السكان) * ١٠٠٠.
- **معدل النمو السنوي = -٩.٧%**

المبحث الخامس :اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولا : الخصائص الديموغرافية

١. **الجنس** :تدل معطيات الجدول (٣) أن ٨٢.٥% من إجمالي المبحوثين هم من الذكور مقابل ١٧.٥% للإناث. وهذا يدل في أن أكثر الأشخاص المبحوثين هم من الذكور بسبب توزيع عينة الدراسة في الذكور بنسبة اكبر مقابل الإناث.فالاختلاف في إجرام الاناث عن الذكور تفسيره الاختلاف في التكوين بينهما من ناحية و الاختلاف في المركز الاجتماعي من ناحية اخرى.

الجدول (٣): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الجنس

الجنس	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	113	82.5	82.5	82.5
أنثى	24	17.5	17.5	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

التركيب العمري: إن لمعرفة التركيب العمري دوراً مهما في معرفة الفئة العمرية التي ترتكب الجرائم، ويتبين عن طريق الجدول (٤) أن ٢٩.٢% من إجمالي المبحوثين يقعون في الفئة العمرية (١٥_٢٤) سنة، وتليها بالمرتبة الثانية الفئة العمرية (٢٥_٢٩) سنة بنسبة ٢٧.٧% كما أن النسبة تنخفض مع تقدم العمر. وما لا شك فيه أن هذه النسبة تعكس خطورة المشكلة، اذ أن الفئات الشبابية هم الأكثر ارتكاباً للجريمة ما لها انعكاسات سلبية في المجتمع، لأنها تمثل هدر للقوة العاملة الشبابية.

الجدول (٤): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب التركيب العمري

التركيب العمري	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
15_24	40	29.2	29.2	29.2
25_29	38	27.7	27.7	56.9
30_34	28	20.4	20.4	77.4
35_39	11	8.0	8.0	85.4
40_44	7	5.1	5.1	90.5
45_49	5	3.6	3.6	94.2
50_54	2	1.5	1.5	95.6
55_60	2	1.5	1.5	97.1
أكثر من ٦٠	4	2.9	2.9	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٢. **الحالة الاجتماعية:** يمكن التعرف في الحالة الاجتماعية للمبحوثين عن طريق الجدول (٥)، اذ أظهرت النتائج أن نسبة المتزوجين بلغت (٥٩.١%) من إجمالي المبحوثين، أما بالنسبة لغير المتزوجين فقد بلغت نسبتهم (٣٣.٦%). ذلك يدل في ان فئة المتزوجين هي الأكثر ارتكاباً للجريمة نتيجة للمسؤلية الأسرية و الوضع الاقتصادي المتدني لأرباب الأسر.

الجدول (٥): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
متزوجة/متزوج	81	59.1	59.1	59.1
غير متزوج/غير متزوجة	46	33.6	33.6	92.7
أخرى	10	7.3	7.3	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٣. المستوى التعليمي: عن طريق استقراء بيانات الجدول(٦) يتضح أن نسبة الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة يشكلون (٢٨.٥%) من إجمالي المبحوثين، في حين بلغت نسبة الحاصلين في شهادة المتوسطة (٣٢.١%) من مجموع المبحوثين، أما الحاصلين في شهادة الإعدادية فقد بلغت نسبتهم (١٥.٣%) . إن هذه النسب بلا شك تدل في وجود علاقة بين المستوى التعليمي وارتكاب الجريمة.

الجدول (٦): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أمي	17	12.4	12.4	12.4
يقرأ ويكتب	22	16.1	16.1	28.5
ابتدائي	21	15.3	15.3	43.8
متوسطة	44	32.1	32.1	75.9
إعدادية	21	15.3	15.3	91.2
دبلوم	4	2.9	2.9	94.2
بكالوريوس	7	5.1	5.1	99.3
دراسات عليا	1	.7	.7	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٤. محل الإقامة: لأجل التعرف في مدى انتشار الجريمة وفقاً لمحل الإقامة، يوشر الجدول (٧) بان ما نسبته (٨٥.٤%) من إجمالي المبحوثين هم في الحضر، مقابل (١٤.٦%) الريف، وهذه النسب تدل في مدى انتشار الجريمة في المدن مقارنة بالأرياف.

الجدول (٧): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب محل الإقامة

محل الإقامة	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
حضر	117	85.4	85.4	85.4
ريف	20	14.6	14.6	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

ثانيا: الخصائص المرتبطة بالجريمة

١. نوع الجريمة: يتضح عن طريق البيانات المعروضة في الجدول (٨) والمتعلقة بنوع الجرائم المرتكبة لدى أفراد عينة الدراسة، أن جريمة القتل تحتل المرتبة الأولى من إجمالي عينة الدراسة، اذ تبين أن (٣٠.٧%) دخلوا السجن بسب جريمة القتل.

أما جريمة السرقة تأتي بالمرتبة الثانية وبنسبة (١٧.٥%) من إجمالي المبحوثين (اذا ما تم استثناء الجرائم الأخرى) ثم تأتي جريمة الاغتصاب (وهي من الجرائم الأخلاقية) في المرتبة الثالثة بنسبة (٩.٥%) وهي نسبة كبيرة وانعكاس خطير في المجتمع الكوردي.

الجدول (٨): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
قتل	42	30.7	30.7	30.7
ضرب أو جرح	3	2.2	2.2	32.8
سرقة أو الشروع فيها	24	17.5	17.5	50.4
اغتصاب	13	9.5	9.5	59.9
قذف أو سب	6	4.4	4.4	64.2
رشوة أو اختلاس	2	1.5	1.5	65.7
تهريب	1	.7	.7	66.4
تزييف أو تزوير	5	3.6	3.6	70.1
مخدرات	4	2.9	2.9	73.0
أنواع أخرى	37	27.0	27.0	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٢. مدة الحكم: توضح الأرقام الواردة في الجدول (٩) إلى عدد المبحوثين الذين حُكمَ عليهم لمدة تتراوح بين (١١-٢٠) سنوات قد بلغت نسبتهم (٣٣.٦%) من إجمالي المبحوثين، يليها في ذلك المحكومين لمدة (٦-١٠) سنوات بنسبة (٢٩.٢%) من مجموع المبحوثين، ما يدل في طول مدة محكومية المبحوثين ومن ثم عدم إمكانية انخراطهم في المجتمع، وكذلك تعكس نوعية الجرائم.

الجدول (٩): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مدة الحكم

مدة الحكم	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من سنة	2	1.5	1.5	1.5
(١_٥) سنة	37	27.0	27.0	28.5
(٦_١٠) سنة	40	29.2	29.2	57.7
(١١_٢٠) سنة	46	33.6	33.6	91.2
(٢١_٢٩) سنة	7	5.1	5.1	96.4
مؤبد	5	3.6	3.6	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٣. سبب ارتكاب الجريمة: تكشف معطيات الجدول (١٠) أهم أسباب ارتكاب الجريمة، ويبدو القضاء والقدر هو السبب الرئيس لارتكاب الجريمة بنسبة (٢٠.٤%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين تشكل مسألة الدفاع عن النفس ما نسبته (١٦.١%)، الحاجة إلى المال نسبة (١٤.٦%) وعدم وجود فرصة عمل نسبة (٩.٥%) من إجمالي المبحوثين، وهكذا يتضح لنا جليا أن اهم أسباب ارتكاب الجريمة هي العوامل الاقتصادية (الحاجة إلى المال وعدم وجود فرصة عمل) بنسبة (٢٤.١%).

جدول (١٠): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب ارتكاب الجريمة

ارتكاب الجريمة	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
الحاجة إلى المال	20	14.6	14.6	14.6
دفاع عن النفس	22	16.1	16.1	30.7
قضاء و قدر	28	20.4	20.4	51.1
عدم وجود عمل	13	9.5	9.5	60.6
أخرى	54	39.4	39.4	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٤. مدى ارتكاب جرائم: يوضح الجدول (١١) يوضع مدى قيام المبحوثين بارتكاب جرائم أخرى، وتبين بان ما نسبته (٩٢.٧%) من إجمالي المبحوثين لم يرتكبوا جرائم لدى، ما لا شك، أن هذه النسبة المرتفعة تدل في ارتفاع الميل للجرائم.

جدول (١١): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مدى ارتكاب الجريمة

مدى ارتكاب الجريمة	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	10	7.3	7.3	7.3
كلا	127	92.7	92.7	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية

١. الدخل

جدول (١٢): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الدخل

الدخل	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
من ١٠٠ ألف دينار إلى أقل من ٥٠٠ ألف دينار	78	56.9	56.9	56.9
من ٥٠٠ ألف دينار إلى أقل من مليون دينار	26	19.0	19.0	75.9
من مليون دينار إلى أقل من ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون وخمسمائة	29	21.2	21.2	97.1
أكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون وخمسمائة ألف دينار	4	2.9	2.9	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

يبين لنا الجدول (١٢) أن اكثر أفراد العينة يعانون من انخفاض الدخل عن (٥٠٠ الف دينار)، اذ تبلغ نسبتهم (٥٦.٩%)، أما الذين كان دخلهم (اقل من مليون دينار) فقد بلغت نسبتهم (٢١.٢%) وهكذا نجد أن اكثر أفراد العينة يعانون من انخفاض الدخل أو عدم وجود مصدر دخل من الأساس، وهذا ما قد يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجريمة.

١- ملكية السكن: لأجل التعرف في ملكية السكن للمبحوثين، تبين من الجدول (١٣) أن ٦٢.٨%من إجمالي المبحوثين لا يمتلكون سكن خاص بهم مقابل ٣٧.٢% للذين يمتكلون السكن. أن هذه الأرقام تعكس وجود علاقة بين ارتكاب الجرية وعدم تملكهم للسكن الذي يعد من احد أسباب ارتكاب الجريمة .

جدول (١٣): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب ملكية السكن

ملكية السكن	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ملك	51	37.2	37.2	37.2
إيجار	86	62.8	62.8	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٢- المهنة: يوضح الجدول (١٤) توزيع المبحوثين بحسب المهنة، اذ يشكل العاملون النسبة الأكبر من إجمالي المبحوثين بما يقارب (١٩%) يليها العسكريون بنسبة (١٦.٨%)، ويأتي بالمرتبة الثالثة العاطلون عن العمل بنسبة (١٥.٣%) من مجموع المبحوثين، وتعكس هذه النسبة مدى وجود ارتباط بين الحالة المهنية وارتكاب الجريمة، وبشكل اكثر تحديداً نسبة العاطلون عن العمل. ومن هذه المعطيات التي كشفت عنها الدراسة الميدانية يتضح أن غالبية المبحوثين يزاولون أعمالاً حرة منخفضة الدخل ما يدفعهم لارتكاب الجريمة. إذ ان انخفاض الدخل يشكل عائقاً بين الفرد و اشباع حاجاته و مستلزماته ما يدفع به الى سلوك طريق غير مشروع لاشباع هذه الحاجات فيرتكب الجريمة.

جدول (١٤): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المهنة

المهنة	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
مزارع	7	5.1	5.1	5.1
موظف حكومي	10	7.3	7.3	12.4
عسكري	23	16.8	16.8	29.2
سائق	19	13.9	13.9	43.1
عامل	26	19.0	19.0	62.0
عاطل	21	15.3	15.3	77.4
طالب	2	1.5	1.5	78.8
بائع متجول	2	1.5	1.5	80.3
مهن أخرى	27	19.7	19.7	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٣- الحالة العملية أثناء ارتكاب الجريمة: لأجل التعرف في الحالة للمبحوثين، تم الاستعانة بمعطيات الجدول (١٥) إذا تبين بان نسبة (٦٧.٩%) من الأفراد المبحوثين كانوا يعملون مقابل (٣٢.١%) كانوا في حالة عدم عمل.

جدول (١٥): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الحالة العملية

الحالة العملية	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
كنت أعمل	93	67.9	67.9	67.9
كنت عاطلاً	44	32.1	32.1	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٤- العلاقة بين ارتكاب الجريمة وعدم الحصول في العمل: يتضح من الجدول (١٦) والذى يبين وجود علاقة بين ارتكاب الفرد للجريمة وعدم الحصول في عمل، اذ تبين أن هناك (٧٣) فرداً من أفراد عينة الدراسة ويمثلون نسبة (٥٣.٣%) من العينة قد ارتكبوا الجريمة بسب عدم الحصول في عمل، وتعد هذه النسبة مرتفعة وتعكس وجود علاقة مباشرة بين البطالة والجريمة .

جدول (١٦): مدى وجود علاقة بين ارتكاب الفرد لجريمة وعدم الحصول في عمل

العلاقة بين ارتكاب الجريمة وعدم الحصول في عمل	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative % Percent
نعم	73	53.3	53.3	53.3
إلى حدما	28	20.4	20.4	73.7
كلا	36	26.3	26.3	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

٥- العلاقة بين انخفاض الدخل وارتكاب الجريمة: تدل معطيات الجدول (١٧) إلى هناك علاقة قوية بين انخفاض الدخل المادي وارتكاب الفرد للجريمة، إذا تبين أن هناك (٨٢) فرداً من أفراد عينة الدراسة يمثلون نسبة (٥٩.٩%) من العينة انهم ارتكبوا الجريمة بسب انخفاض الدخل المادي، وقد يكون كثرة الحاجة تؤدي إلى تولد إحباط نفسي لدى الفرد يجعله يميل إلى الجريمة لتحسين مستوى الدخل المادي وفي المقابل نجد أن هناك (٣٧) فرداً من العينة ذاتها ويمثلون نسبة (٢٧%) يعارضون وجود علاقة بين انخفاض الدخل المادي وارتكاب الجريمة.

جدول (١٧): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مدى وجود علاقة بين قلة الدخل وارتكاب الجريمة

العلاقة بين قلة الدخل وارتكاب الجريمة	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
نعم	82	59.9	59.9	59.9
إلى حدما	18	13.1	13.1	73.0
كلا	37	27.0	27.0	100.0
Total	137	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد في استمارة الاستبانة.

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وفي ضوئها تم إيجاز مجموعة من المقترحات، لذا فالحصيلة النهائية يمكن إخراجها بالشكل الآتي :

أولاً : الاستنتاجات

١. الفئات الشبابية هم اكثر عرضة لارتكاب الجرائم.
٢. معظم الذين ارتكبوا أعمالاً إجرامية هم من ذوي المستويات التعليمية البسيطة والتي لم تتجاوز المرحلة الإعدادية.
٣. ارتفاع الجرائم بين المتزوجين.
٤. محل الإقامة له أثر في ارتكاب الجرائم، إذ ترتفع معدلات الجرائم في مراكز المدن مقارنةً بالأرياف.
٥. عدم امتلاك السكن ربما يكون دافعاً لارتكاب الجريمة.
٦. وجود علاقة بين المهن التي تدر دخلاً منخفضاً وارتكاب الجريمة.
٧. ارتفاع جريمة القتل مقارنةً بالجرائم الأخرى ما لها اثر في طول محكومية المسجونين.
٨. تعد العوامل الاقتصادية (الحاجة إلى المال وعدم وجود فرصة عمل) من أهم أسباب ارتكاب الجريمة.
٩. وجود علاقة بين ارتكاب الجريمة و عدم الحصول في عمل.
١٠. وجود علاقة طردية بين انخفاض الدخل وارتكاب الجريمة.

ثانياً: المقترحات

١- ضرورة قيام الحكومة بوضع سياسة تشغيل ملائمة لتوفير فرص عمل للقادرين عليها والراغبين فيها.
٢- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها لكونها مشاريع من الممكن أن تخفض من البطالة ومن ثم الحد من الجريمة.
٣- ضرورة توفير قاعدة معلومات عن البطالة والجريمة.
٤- التركيز في الاهتمام بالتنمية البشرية عن طريق التعليم القومي والتدريب.
٥- تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين لأجل مكافحة الجريمة ومنعها.
٦- إجراء بحوث ودراسات أكاديمية في نزلاء السجون لمعرفة العوامل والأسباب التي أدت إلى الجريمة للوصول إلى معالجة أسبابها.
٧- إعادة النظر في أنظمة السجون وجعلها مراكز للإصلاح والإنتاج.
٨- العناية بالفئات الشبابية بوصفها قوة عمل مستقبلية.

المصادر

المراجع العربية

أولاً: الكتب

١. احمد، عبدالرحمن يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية ،٢٠٠٤.
٢. حلمي، جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.
٣. الراوي، منصور مطني، سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية ، الجزء الأول ،بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠٢.
٤. الوزني، خالد، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشرعمان، ٢٠٠٦.
٥. سلمان، مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن، دار المسيرة للطباعة، ٢٠٠٠.
٦. الحيالي، وليد ناجي، دراسة بحثية عن البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، بدون سنة.
٧. القريشى، مدحت، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع،٢٠٠٧.
٨. خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٧.
٩. احمد، عبدالرحمن يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٠. جاد، سامح السيد، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. بدون سنة طبع.
١١. حسين، علي وسلطان عبد القادر، المبادىء العامة في قانون العقوبات، مطبعة الرسالة، الكويت، بدون سنة.
١٢. المحامي، شاكر العانى، الجريمة، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٢.
١٣. عبدالحميد، حسن دوريش، الجريمة والتنمية، دار المعارف، ١٩٩٨.
١٤. خلف، محمد، مبادئ علم الأجرام، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، ١٩٧٨.

ثانيا: الرسائل و الأطاريح الجامعية:

١. عبدالحق، خالد عبد الكريم ، دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٥.
٢. الخفاجي، راجي محيل، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٣. قادر، زكى حسن، قياس وتحليل البطالة فى مدينة اربيل للعام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين ، اربيل.
٤. عقون، سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزا ئر، ٢٠١٤.
٥. إبراهيم، طارق نورى، الآثار الاقتصادية للجريمة في محافظة أربيل، دراسة ميدانية للمدة ١٩٩٣-٢٠٠٠، رسالة ماجستير- كلية الإدارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين، غير المنشورة.
٦. الأسطل، محمد مازن، العوامل المؤثرة في معدل البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير غير المنشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٢.

ثالثاً: الدوريات و البحوث العلمية:

١. زكى، رمزى، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، عدد ٢٢٦، الكويت،٢٠٠٣.

٢. فرج، سعاد عطا، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، عدد 22، مارس ٢٠٠٨.
٣. عجوة، عاطف عبد الفتاح، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٨٥.

رابعاً: النشرات و تقارير العامة

١. حكومة إقليم كوردستان وزارة، التخطيط، مديرية الإحصاء.
٢. حكومة إقليم كوردستان، وزارة الداخلية، مديرية الشرطة العامة.

خامساً: شبكة المعلومات العالمية : Internet

١. احمد حويتى وعبدالمنعم بدر، البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف. www.annaba.org
٢. منظمة العمل الدولية .www.ilo.org

المراجع الأجنبية:

1. Ansell .M. Sharp &Others, Economic or Social Issues 5th end, 2002.
2. David Turnham "The Employment Problem in Less Developed Countries A Review of Evidence "Organization for Economic Cooperation and Development, Paris, 1971.
3. Lipton, Demography and poverty, world bank, staff working, No. 623, 1983.
4. Roberrt , B, Ekelund , Jr. Robert F. Heart , A History of Economic theory and Method 2nd end , McGraw –Hill , Inc. -1983